أ. محمد شقير
كاتب إسلامي

دراسات ومقالات

ظاهرة التكفير المذهبي بين الديني والفقهي والسياسي

لم تكن ظاهرة التكفير أمراً طارئاً على التاريخ الديني، بل كانت أمراً ملازماً له فهناك من يؤمن بالمعتقدات الدينية فهو مؤمن، وفي المقابل هناك من لا يؤمن بها، وبالتالي يصنف كافراً.

وهذا الأمر ليس جديداً ولا يمكن انكاره كواقع اعتقادي، إنما تكمن الإشكالية في مكان آخر، وهو استسهال التكفير في الإطار الاعتقادي حتى أصبح يُعاب على بعض الحركات الإسلامية تقصيرها في التكفير سواءً للحكّام أم لغيرهم[١]، كما تكمن في الاعتقاد بكون القتل هو الوسيلة الوحيدة للتعامل مع كل من يصنّف في دائرة الكفر مع دخول العديد من العوامل التاريخية

والسياسية والمذهبية، وهي تزيد الموضوع التباساً، خصوصاً فيما أدّت إليه هذه العوامل، من إنتاج تراث تكفيري يصعب تفكيكه ونقده، إلاّ على الذين يحملون فكراً ثاقباً وأصيلاً، وعقلاً موضوعياً ونقدياً، يسعى إلى تجاوز هذا التراث من خلال العودة إلى المصادر الدينية الأساسية (القرآن والسنة)، في محاولة لمحاكمة هذا التراث بناءً على تلك المصادر.

إن التكفير الذي يحصل من قبل البعض لمذاهب بأكملها، هو أمر تؤثر فيه العديد من العوامل التي تحتاج إلى الوقوف عندها مليّاً، لبيان طبيعة تأثيرها، وكيفية إسهامها في إنتاج تلك الظاهرة (أي ظاهرة التكفير بين المذاهب)، وعليه من الأهمية بمكان أن نقف عند بعض من تلك العوامل للبحث فيها.

أولاً: العامل الديني:

المراد بالعامل الديني أمران: ما يرتبط بسوء فهم الدين من جهة، وبسوء توظيفه من جهة أخرى.

أ- سوء فهم الدين: المقصود به: عدم فهم النص الديني فهماً صحيحاً، فمن الواضح أن الفهم الخاطئ سوف يؤدي إلى سلوكيات خاطئة، وهذا ما حصل تحديداً في موضوع الكفر والتكفير، حيث إن القرآن الكريم قد خصص لموضوع الكفر

Archive of SID
www.SID.ir

حيزاً كبيراً من الاهتمام ، لكنه لم يقصد دائماً الكفر الاعتقادي، ولم يرد ترتيب أثر القتل على جميع موارد الكفر، فقد تحدّث القرآن الكريم عن كفران النعمة وعن موارد أخرى للكفر، ليست من الكفر الاعتقادي بشيء، ولا يترتب عليها أثر الكفر الاعتقادي، لكننانجد مع ذلك خلطاً بين هذا الموضوع وبين موضوعات أخرى، فاعتبر ما ليس بسبب سبباً للتكفير، وللخروج من الإسلام، وبالتالي جرى ترتيب أثر القتل عليه.

لقد اعتبرت زيارة قبور الصالحين والتوسّل بهم مثلاً سبباً للكفر، مع العلم أن من يتوسل بالصالحين أو الأئمة(ع) أو الأنبياء(ع) لديه فهمه من قبل الغلاة للدين، إذ يراه منسجماً مع أصوله الاعتقادية، ولا يرى أية منافاة بينهما، ومع ذلك تمّ الذهاب بعيداً في هذا الموضوع إلى حد الحكم بالقتل، وبالإخراج من الملّة، رغم أن من يعتقد بمشروعية التوسل، يرى في الفهم الآخر فهماً مخالفاً لحقيقة الدين[٢].

وكذلك الأمر مثلاً فيما يرتبط بتارك الصلاة، أو تارك الصوم في شهر رمضان، فهناك من يقول بتكفيرهما والحكم بحلية دم كل منهما، مع العلم أن هذا الفهم للدين يشوبه الكثير من الخلط، وعدم الإلتفات إلى ضوابط التكفير الاعتقادي،

إذ إن العديد من تاركي الصلاة مثلاً، يقولون بوجوبها ومشروعيتها، فمثل هؤلاء لا يمكن الذهاب إلى تكفيرهم اعتقادياً، والحكم بحلية قتلهم[٣].

وكذلك الأمر فيما يرتبط بمرتكب الكبيرة، حيث حُكِم بكفره بناءً على فهم خاص لبعض النصوص الدينية[٤]، في حين أن فهماً آخر لهذه النصوص، يرى أنه لا يمكن الذهاب إلى تكفير المرتكب اعتقادياً، وبالتالي الحكم بخروجه من الملّة. وإن القول بالتكفير الاعتقادي منشؤه الفهم الخاطئ للنصوص الدينية ذات الصلة، وبالتالي فإن الفهم الخاطئ للدين هو الذي أدّى إلى توسيع دائرة الكفر، والحكم بالقتل على من يقع في هذه الدائرة برأي من ذهب إلى القول بالتكفير.

ب- توظيف الدين: تتعدى الإشكالية المطروحة هنا اشكالية فهم الدين إلى عوامل أخرى فتدفع باتجاه التعامل مع الدين كمعطى، يمكن التصرف فيه بحسب ما تقتضيه المصالح والأهواء، حيث لا يعود الدين معياراً في تمييز ما هو صواب ممّا هو خطأ، أو ما هو حق ممّا هو باطل، بل يصبح توظيف الدين والحال هذه إحدى أدوات الغلبة في الحلبة السياسية أو الاجتماعية، أو إحدى وسائل تحصيل المنافع المادية أو تحقيق المصالح الشخصية، في عملية

Archive of SID
www.SID.ir

توظيف للدين تُستَخدَم فيها أدوات التحريف أو التأويل أو الوضع وغيرها للوصول إلى الأغراض الدنيوية[٥]؛ وهو ما يرتبط بشكل أساس بإشكالية العلاقة بين الدين والسلطة السياسية (السلطان) ودور هذه السلطة في عملية التحريض المذهبي[٦].

ثانياً: العامل المذهبي:

وهو من أخطر العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التفريق والتكفير، وذلك لأنه يمتزج بعوامل أخرى تاريخية وسياسية واجتماعية... تعمل كلها على استيلاد ثقافة مذهبية تضرب بجذورها في وعي المجتمع، إلى حد قد يصعب معه تنقية وتنظيف ذلك الوعي من كل تلك المخلفات المذهبية ورسوباتها وآثارها.

لكن ذلك لا يمنع من تفكيك تلك العوامل، في محاولة لاظهار العامل المذهبي وكشفه وتعريته، وبيان كيفية قيامه بدوره في موضوع التكفير وتمزيق المجتمعات الإسلامية، واحلال التنازع فيها بدل الوحدة.

إن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن العامل المذهبي قد أصبح الوعاء الذي تصب فيه مختلف ألوان العصبيات، من عرقية وقومية وجغرافية واجتماعية وغيرها، لتعمل على تذكيته ونفخ النار في رماده، لتتمظهر كل تلك العصبيات في

العصبية المذهبية، ممّا أخرج المذهبية من إطارها الفكري- الديني، إلى اطارها العصبوي- الاجتماعي، حتى أضحت المذهبية أمراً ملازماً للعصبية وللتعصب، بل أضحت من أسوأ أشكاله والتعبير الأشنع عنه.

قد لا يكون ملحّاً الآن أن نعود إلى التاريخ لنستكشف متى وكيف بدأ التعصّب المذهبي في الاجتماع الإسلامي، والعوامل الأساسية التي لعبت دورها في استيلاده، سواءً كانت سياسية أو دينية أو غيرها، لكن من الواضح أن هذه العصبية المذهبية قد أخذت منذ ذلك الحين تعبّر عن نفسها بتعبيرات مختلفة، كان منها ومن أخطرها أن تشكل تراث من التكفير المذهبي، كان وما زال يترك بالغ الأثر على فهم الآخر المذهبي، وتحديد الموقف منه، وما زال ذلك التراث التكفيري يجتر نفسه، ويراكم عليه، حتى أضحى من الصعب تفكيكه أو محاصرة تأثيراته؛ بل أصبح في المقابل من أولى أولويات أي مسعى توحيدي في الاطار الإسلامي، أن يُعمل على نقد ذلك التراث وتعطيل مفاعيله[٧]، خصوصاً مع وجود من يعمل بشكل دائم ومنظم على تسييله اجتماعياً وسياسياً.

ونستطيع القول إن هذا التراث التكفيري يترك أثره بشكل أساس في موردين:

Archive of SID
www.SID.ir

الأول: ويرتبط بفهم الآخر المذهبي، حيث لن يكون أمراً سهلاً النظر إلى هذا الآخر بعيداً عن هذا التراث التكفيري، خصوصاً أن العديد من فقهاء السلف قد ساهم في تشكيل هذا التراث أو اجتراره، وبالتالي فإن اختراق هذا التراث يحتاج إلى رؤية نقدية شاملة قد لا تتوفر إلا لذوي الألباب.

إن هذا الالتباس في فهم الآخر المذهبي يتبدى في مجالين:

الأول: هو الواقع المذهبي للآخر، وما عليه من أفعال عبادية وسلوكيات دينية ومفاهيم ومعتقدات وثقافة وممارسة؛ والثاني يرتبط بفهم تراث الآخر، حيث أن كل تراث فيه ما هو متبنى مذهبياً ويعبّر عن رأي المذهب أو معتقده، وفيه أيضاً ما هو شاذ مذهبياً ولا يعبّر عن رأي المذهب، فنرى أن النظرة إلى الآخر المذهبي تتوسل كل ما هو شاذ مذهبياً، لتسقطه على كل المذهب، في محاولة للتشنيع عليه، وتشويه صورته وحقيقته[٨]، بل قد يمارس التشويه حتى فيما هو متبنى مذهبياً، بقصد اسقاطه وطمس حقيقته.

إن كل هذا ليس مفصولاً عن تأثير ذلك التراث التكفيري، سواء فيما يرتبط بالواقع المذهبي العملي والممارس للآخر، أو في تراثه الفكري، لأن هذه النظرة إلى الآخر، أصبحت مثقلة بذلك

التراث وتشوهاته، وعليه لن يكون ممكناً النظر إلى الآخر نظرة موضوعية، ما لم يعمل على التخلص من أغلال ذلك التراث وثقله والتحلّل منه[٩].

ومن هنا لا بدّ من الإشارة إلى دور ما لعبه المستشرقون في ذلك، فهم مع كونهم مسلّحين بالعديد من المناهج العلمية المتطورة، ولديهم الكثير من الإمكانيات المادية و البنى المعرفية اللازمة؛ رغم ذلك فهم لم يُعملوا مناهجهم النقدية في ذلك التراث الذي انشغلوا فيه، ولم يبذلوا جهداً في مقاربة التراث الآخر الذي توجهت إليه سهام التكفير، ولم يكن انشغالهم انشغالاً مقارناً و موضوعياً، قد يسهم في إبطال مفعول العديد من نظريات التكفير؛ نعم لا ينتظر من المستشرقين أن يحملوا هذا الهمّ المقدّس في إزالة ألغام التكفير من التراث، ولا أن يكونوا تقريبيين أو وحدويين؛ لكن ما لا شك فيه أن امكانياتهم وظروفهم، كانت مهيأة لتقديم مقاربات علمية معمقة بمقاربات أكثر علمية وأكثر عمقاً وموضوعية، تتجاوز العرض السطحي أو المبسّط في كثير من الأحيان.

نقرأ على سبيل المثال للمستشرق الفرنسي «هنري لاووست» في كتابه «نظريات شيخ الإسلام إبن تيمية في السياسة والاجتماع»، في موضوع موقف شيخ الإسلام من الشيعة: «وكما ظهر

Archive of SID
www.SID.ir

الخوارج، أطلّت الشيعة الغلاة برأسها لتعلن ألوهية علي بن أبي طالب.. وكان على رأس هذه الفتنة عبد الله بن سبأ.. واحتمال الزندقة [في ابن سبأ] هو الأقوى، لأنه كان يهودياً وتظاهر بالاسلام لا سيما إنه كان يقصد فساد دين الإسلام»(١٠).

ثم يظهر رأي شيخ الإسلام في الربط بين اليهود والتشيّع، ومن ثم يعطف كلامه إلى ظهور روح التقريب بين الشيعة والسنة.(١١)

فمن الملاحظ أن المستشرق المذكور لم يكلّف نفسه عناء الرجوع إلى أي من مصادر المسلمين الشيعة في قضايا إشكالية بين السنة والشيعة، مع استفادته من مصادر متنوّعة في تلك القضايا، خصوصاً إن بعض تلك المصادر انبنى على مجادلات كلامية مع علماء شيعة يمكن الرجوع إلى مصادرهم، وهي متوفرة للقاصد.

وهذا ما يضع العديد من علامات الاستفهام المنهجية، حول الطرق التي اتبعها المستشرقون، والغايات التي كانوا يرومونها، خصوصاً إذا ما لحظنا أن نتاجهم العلمي كان له دور سلبي في الاطار الذي نبحث.

ورغم ضخامة هذا التراث التكفيري بين المسلمين، ورغم وجود من يعمل على تظهيره وتسويقه، يوجد في المقابل عمل منظم وهادف للتقريب بين المسلمين وتوحيدهم(١٢)، كان يتفتق

عنه بين الفينة والأخرى آراء وفتاوى جريئة، تعمل على محاصرة الآثار المدمّرة لذلك التراث التكفيري على مستوى بث الفرقة بين المسلمين وإشعال النزاعات والفتن فيما بينهم.

فعلى سبيل المثال جاء في البيان الصادر عن المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمان-الأردن سنة ٢٠٠٥م: «إن كل من يتبع أحد المذاهب الأربعة من أهل السنة والجماعة (الحنفي، المالكي، الشافعي، والحنبلي) والمذهب الجعفري والمذهب الزيدي، والمذهب الأباضي والمذهب الظاهري، فهو مسلم ولا يجوز تكفيره، ويحرم دمه وعرضه وماله.

... كما لا يجوز تكفير أي فئة أخرى من المسلمين تؤمن بالله سبحانه وتعالى، وبرسوله (ص)، وأركان الإيمان، وتحترم أركان الإسلام، ولا تنكر معلوماً من الدين بالضرورة»(١٣)

وقد وقّع على هذا البيان الكثير من علماء المسلمين ومفتيهم(١٤).

إن كثيراً من الجهود الحثيثة بذل من قبل العديد من علماء المسلمين ومثقفيهم في مسعى لتعريف المذاهب بعضها ببعض، وللتقريب بينها، وهي لا شك تؤتي نتائج طيبة في محاصرة التكفير المذهبي بين المسلمين(١٥).

Archive of SID
www.SID.ir

الثاني: ويرتبط بفهم الدين نفسه[١٦]، لأن المسكون بذلك التراث التكفيري، والمثقل بكل أغلاله، لن يستطيع أن يمارس عملية استنطاق مجردة للنص الديني، بل جل ما سوف يقوم به هو عملية إسقاط لتراثه التفكيري على النص الديني، في محاولة لشرعنة ذلك التراث، وهذا ما سوف يزيد في المشكلة، لأنه بدل أن يستند إلى الدين نفسه (النص الديني) في نقد ذلك التراث وتفكيكه؛ يحصل العكس، بأن يُستند إلى التراث نفسه لتقديم تفسير أو تأويل للدين، ينسجم مع ذلك التراث، وبالتالي نصبح أمام تراث مشرعن أكثر دينياً بنظر هؤلاء، لتزداد المشكلة تعقيداً، ويصبح الحلّ أكثر صعوبة؛ في حين أن بداية العلاج تكمن في المعالجة المنهجية، ومفادها أن يكون النص الديني هو الأساس، وأن يسعى لاستنطاقه لا للاسقاط عليه، وبالتالي إسقاطه، وكل هذا العمل مشروط بالتحرر من أية خلفية أو قبليات، لا تسهم في فهم معاني الدين كما يريد الدين نفسه أن ينطق بها، لا كما يريد المستنطق أو يشتهي.

وهذا يتطلب - وقبل كل شيء - أن تمارس عملية نقدية لذلك التراث التكفيري (فتاوى وغيرها)، بناءً على المصادر الاسلامية الأساسية (القرآن والسنة)، بهدف تفكيك هذا التراث،

وتجريده عن كونه المدماك الأول في فهم الدين، من خلال بيان نقاط الخلل التي تكتنف، وموارد مخالفته لتلك المصادر الإسلامية، وأنه ليس تعبيراً عن تلك المصادر، بمقدار ما هو تعبير عن عوامل تاريخية، ومذهبية، وسياسية، أدّت إلى تكوين ظروف وأوضاع، مارست تأثيرها السلبي على فهم الدين، ولم يسلم منها إلا من كان يمتلك سلامة منهجية، وحصانة دينية، تحول دون وقوعه في شرك تحميل النص الديني ما لا يحتمل، وممارسة عملية الاسقاط المعرفي عليه، وتطويع الدين لخدمة أغراض مذهبية، أو أهواء عصبوية، أو مصالح سياسية وغير سياسية[١٧].

نقرأ على سبيل المثال للشيخ يوسف القرضاوي: «إن التكفير قضية لها خطرها، ويترتّب عليها آثارها، ولا يجوز التساهل فيها وإلقاء الأحكام على عواهنها دون الإعتماد على الأدلّة القاطعة والبراهين الناصعة، فإن الذي نحكم عليه بالكفر، نخرجه من الملّة، ونسلخه من الأمّة، ونفصله عن الأسرة، ونفرق بينه وبين زوجه وولده، ونحرمه من موالاة المسلمين، ونجعله عدوّاً لهم وهم أعداء له، وأكثر من ذلك؛ إن جمهور فقهاء الأمّة يحكمون عليه بالقتل، فهو محكوم عليه بالإعدام الأدبي بالإجماع وبالإعدام المادي بالأكثرية»[١٨].

Archive of SID
www.SID.ir

يكشف هذا النص عن سعي العديد من العلماء إلى بيان خطر ظاهرة التكفير والغلو فيه، والحال الذي وصلت إليه العديد من المجتمعات الإسلامية في استسهال التكفير وعدم الاحتياط فيه؛ كما يكشف عن جانب من الجهود التي تُبذل لإظهار خطورة الآثار التي تترتّب على الحكم بالتكفير. وفي جانب آخر يلفت الشيخ محمد جواد مغنية إلى أن الاختلافات الموجودة بين الشيعة والسنّة في العديد من المسائل لا تستلزم التكفير، ويدعو إلى التخلّي عن التعصّب والذي هو في الواقع من أهم العوامل التي تؤدّي إلى زرع التفرقة والتنازع بين المسلمين وتكفير بعضهم للبعض الآخر، يقول في هذا المجال: «كل ما يستطاع صنعه في هذا الباب هو أن نصلح ما أفسده الماضي البغيض، فنتخلّص من مخلّفاته وتعصّباته التي جرت على المسلمين الويلات والخصومات، وأن تكفّ كل طائفة عن تكفير الأخرى والكيد لها، والإفتراء عليها، وأن يفهم كل سنّي وشيعي أن الإختلاف في بعض المسائل كعدالة الصحابة، وتقديم زيد، وتأخير عمرو، لا يستدعي التكفير والخصام والإنتقام»[١٩].

وهذا ما ذهب إليه الشيخ نعيم قاسم عندما يدعو إلى رفض المنطق التكفيري ومحاصرته بكل الإمكانيات وفي مختلف المجالات الثقافية والإعلامية والإجتماعية. ويرى أن هذا المنطق

هو الذي يقطع أية صلة بين الشيعة والسنّة. ويلفت إلى مطلوبية فهم النصوص الدينية ذات الصلة بطريقة مختلفة عمّا يذهب إليه التكفيريون، وإن الأمور الخلافية التي تُطرح لا تبرّر الإخراج من الدين والتكفير[٢٠].

إن ما يدعو إلى التفاؤل هو أن جهوداً كبيرة تُبذل من قبل الكثير من علماء الأمّة ومثقّفيها ومفكّريها الواعين. وأنه بدأ يتشكّل في مقابل تراث التكفير الدخيل على الدين، تراث وحدوي نابع من الفهم الأصيل للقرآن الكريم وسنة النبي(ص) وأهل بيته(ع) وهو تراث قادر على مدافعة ذلك التراث التدميري والذي هو من أهم أسباب التفرقة والتنازع والضعف الذي أصاب المسلمين وأدى إلى تشتّت قلوبهم وتباعد أفئدتهم وهو تراث يعبّر عن مستوى متقدّم من الوعي الوحدوي بدأ يؤتي أُكُلَهُ على أكثر من مستوى سياسي واجتماعي ومعرفي.. حتى أصبح بالإمكان أن نتحدّث عن فقه وحدوي نستطيع أن نتلمّس آثاره بشكل واضح في المصنّفات الفقهية لكل من الشيعة والسنّة[٢١]، وهو فقه آخذ في التطور والتكامل، وهو إن دلّ فإنما يدلّ على أن الخطاب الوحدوي السياسي والإجتماعي ليس خطاباً منفصلاً عن المرتكزات الفقهية والنصية، بل هو خطاب نابع من الأصول الإسلامية المعتمدة. نعم المطلوب أن يعمد إلى تأصيل

Archive of SID
www.SID.ir

كافة مفاصل ذلك الخطاب الوحدوي تأصيلاً فقهياً مستدلّاً يقوم على إرجاع كافة مفرداته إلى القرآن الكريم وإلى ما ورد في أمهات الكتب الحديثية لدى كل من الشيعة والسنّة وأصولهم المعتمدة.

وهنا من الأهمية بمكان الدعوة إلى التصنيف أكثر فأكثر في فقه الوحدة الإسلامية وإلى استكمال ما بدأه العديد من الفقهاء ومراجع الدين في هذا المجال على أن يكون التصنيف في هذا الموضوع تصنيفاً مستقلّاً، حتى لا تذوب فتاوى الوحدة في الموسوعات أو المؤلفات الفقهية الكبيرة والشاملة لكثير من العناوين، أي أن يبادر إلى إصدار مصنّفات مستقلّة تحت عناوين فقه الوحدة الإسلامية تشمل كافة الفتاوى في مختلف الأبواب الفقهية من صلاة وحجّ وغيرهما، على أن يكون الجامع بينهما الوحدة الإسلامية وموضوعها وأهدافها.

لقد شكّل فقه الجوامع والفوارق[٢٢] بين السنّة والشيعة محطة على هذا الطريق وقد تضمّن في أهدافه وأحشائه همّ الوحدة وفقهها وأهدافها، لكن يبقى أن تظهير فقه الوحدة بشكل مستقلّ ومنفرد يسمح بمستوى أكبر من الإستفادة، وبرؤية أكثر شمولية وموسوعية لفقه الوحدة وتراثها ومداركها الشرعية كما أنه يتيح أكثر تسييل مفاهيم الوحدة وثقافة

الوحدة اجتماعياً باعتبار أن الكثير من الأفراد في المجتمعات الإسلامية الصق بالتكليف الفقهي المستمدّ من الفتاوى الفقهية، ولذا فهي تشكّل مدخلاً مهمّاً لبلوغ غايات الوحدة وآمالها وتجاوز محنتها وآلامها.

أي المطلوب أن تكون المصادر الإسلامية هي الأساس الذي يعتمد عليه، والمنطق الذي يرتكز إليه، في محاكمة أي فكر أو تراث بما فيه التراث التكفيري، لا أن يحصل العكس، بحيث يتحول ذلك التراث إلى المرتكز والأساس في فهم تلك المصادر، بمعنى تطويع النص لخدمة ذلك التراث ومجاراته، بحيث يتحول النص الديني إلى معبر عن التراث التكفيري وإلى مبرّر له.

العامل السياسي:

وهو أيضاً من أخطر العوامل التي لعبت دوراً كبيراً في عمليات التكفير، وتوسيع دائرته وترتيب أثر القتل عليه، وفي استسهاله[٢٣]، حتى غدا اتهام شخص أو فئة بالكفر وإصدار حكم القتل بحقهم أمراً غير ذي بال، ولا يستحق الكثير من معاينة المصادر الإسلامية الأساسية، ومراعاة الاحتياط في الدماء، فأصبح وضع حد لحياة العديد من الناس (مسلمين وغيرهم) أهون من شربة ماءٍ من أناءٍ حاضر.

Archive of SID
www.SID.ir

هذا ويمكن تصوّر تأثير هذا العامل السياسي في موردين: الأول وهو عندما تكون هناك حاجة من السلطان لفقهاء التكفير؛ والثاني، عندما تكون هناك حاجة من فقهاء التكفير للسلطان، وقد يجتمع المورد ان أيضاً.

المورد الأول: حاجة السلطان لفقهاء التكفير:

قد يحتاج السلطان إلى شدّ العصب المذهبي حوله، وكما قد يحتاج إلى نزع الشرعية الإسلامية أو الدينية عن خصومه، أو إلى إيجاد المبرّرات ، في مواجهته لأولئك الخصوم؛ كل ذلك، وغيره، قد يدفع بذلك السلطان إلى اللجوء إلى فقهاء التكفير لإطلاق فتاواهم ونشرها، والترويج لها، مما يؤدي إلى نشوء تراث تكفيري وثقافة تكفيرية تبقى تفعل فعلها، ويراكم عليها، ما كر الجديدان (الليل والنهار).

وقد يلجأ السلطان إلى بعض من الفقهاء لإصدار فتاوى تكفيرية، تخدم أهدافه ومصالحه، والفارق أنه في هذه الحالة لا يقتصر دوره على الترويج لفتاوى التكفير، وإنما يعمد مسبقاً إلى استنباتها، وإلى استصدار كل ما من شأنه أن يبرّر له كافة مشاريعه وغاياته الهادفة إلى اسقاط خصمه، أو إضعافه، وتجريده من مختلف عناصر القوة التي بحوزته.

نعم نحن لا ننكر أن أسباباً مختلفة وعوامل متعدّدة تظافرت لاستيلاد فتنة التكفير والتطرّف وعملت على استمرارها وانتشارها، سواء كانت أسباباً وعوامل سياسية أم غير سياسية[٢٤]، لكن نظرة بسيطة على التاريخ الإسلامي غير البعيد، تظهر بوضوح حجم التوظيف لقضية التكفير، الذي كان يمارس في الصراعات التي كانت قائمة بين الدول أوالجماعات الإسلامية، حيث كان يتم اللجوء إلى الفقهاء واستخدام فتاواهم في مواجهة الآخر الإسلامي[٢٥].

المورد الثاني: حاجة فقهاء التكفير إلى السلطان:

إن الفقهاء الذين يتوسعون في التكفير ويستسهلونه، ويرتبون أثر القتل عليه؛ يحتاجون إلى السلطان، من جهة لتفريغ كل ذلك التعصب المذهبي أو الديني تجاه الآخر، باعتبار أن السلطان- وهو صاحب سطوة ونفوذ وامكانيات- إذا ما استجاب لهم، يمكن أن يستخدم بطشه وسطوته وسلطته في وجه الآخر المذهبي أو الديني، ولذا لن يكون لفقهاء التكفير من وسيلة أفضل لهم من السلطان، إذا ما استميل لأفكارهم وفتاواهم، بهدف مواجهة الآخر المذهبي والقضاء عليه.

وهم من جهة أخرى يحتاجون إلى السلطان، باعتبار أن مقولة التكفير عندهم ليست فقط

Archive of SID
www.SID.ir

مقولة نظرية، بل هي أيضاً مقولة عملية، لأن من يحكم عليه بالكفر، يصبح -برأيهم- حلالاً كل من دمه وعرضه وماله، ويصبح مطلوباً تنفيذ حكم القتل عليه، وهذا ما يحتاج إلى سلطة صاحبة نفوذ وقدرة، ومن هنا لن يكون أفضل لهؤلاء الفقهاء من صاحب السلطة (السلطان) من أجل تنفيذ أحكامهم في القتل، وتطبيق أفكارهم في مختلف المجالات ذات العلاقة بتوجههم المذهبي.

ومن هنا نستطيع أن نفهم جانباً من سر العلاقة (التحالف)، الذي كان وما زال قائماً بين العديد من فقهاء التكفير وبين أكثر من سلطة أو نظام، علاقة تحكمها حاجة كل منهما للآخر، ومجموعة من المصالح التي قد تحيل السلطة إلى سلطة تكفير، وتحيل فقيه التكفير إلى فقيه للبلاط، وواحد من أدواته الدينية.

وهذا لا يعني أن تكون العلاقة بين فقهاء التكفير، أو جماعات التكفير وبين أية سلطة أو دولة على النسق الذي ذكرنا، بل قد يحصل أن تتحول قضية التكفير إلى سلاح يستخدمه كل طرف (الدولة- الجماعة) ضد الآخر، حيث يغدو التكفير والحال هذا أحد أدوات المواجهة والمغالبة بين الأطراف المتصارعة.[٢٦]

وأخيراً، لا بدّ من القول أن معاينة هذه الظاهرة (ظاهرة التكفير المذهبي) تُظهِر مدى

تأثير العوامل أو الأسباب التي بحثنا في إنتاجها والمساعدة على نموها وانتشارها، ومن الواضح منهجياً أن البحث العلمي في أية ظاهرة قد لا يكون بحثاً دقيقاً إذا لم يأخذ بعين الإعتبار الأسباب المنتجة لها والعوامل المساعدة عليها، وهذا البحث وإن لم يكن بحثاً مستوعباً لجميع الأسباب والعوامل ذات العلاقة[٢٧]، غير أن البحث في أهم تلك الأسباب والعوامل يفصح عن مدى تأثيرها كما يفتح الباب أمام بحث بقية العوامل والأسباب ومدى تأثيرها.

ثم إن العمل على هذه الظاهرة توصيفاً وتحليلاً ومقارنةً.. بقدر ما يكتسب من الأهمية؛ فإنه يبقى مقدمة للدخول في بحث آخر قد يكون أكثر أهمية، وهو يرتبط بسبل معالجة هذه الظاهرة، وبيان كيفية التخلّص منها، وتقديم الوسائل والأدوات الكفيلة بمحاصرتها وإنهاء جميع مفاعيلها ونتائجها[٢٨].

صحيح أن البحث في أسباب ظاهرة التكفير، والعوامل المساعدة عليها، وفي طبيعتها، وفي نتائجها، بحث متداخل؛ لكن يبقى أن تقديم المعالجات العلمية لهذه الظاهرة يحمل هدفاً نبيلاً يتمثّل-رغم معوقاته[٢٩]- في معالجة العنف المذهبي وغير المذهبي وتخفيف حدّة التوتر بين المذاهب لإعادة العلاقات إلى طابعها الأخوي

Archive of SID
www.SID.ir

والديني والإنساني.

الهوامش:

١ - القرضاوي، يوسف، الإخوان المسلمون، مؤسسة الرسالة بيروت، ٢٠٠١م، ط١، ص ٣٥٧ - ٣٥٩.
٢ - راجع، وهبي ، مالك، ظاهرة التكفير في الفكر الإسلامي، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٧م، ط١، صص ٣٠٨ - ٣٢١.
٣ - م.ن، ص ٢٩٣ - ٣٠١.
٤ - م. ن، ص ٢٨٩ - ٢٩٣.
٥ - راجع: أبو ريّة، محمود، أضواء على السنة المحمدية، مؤسسة أنصاريان، قم ١٩٩٩م، ط١٢ ص ١٢١ - ١٤٩، الحنفي، علي محمد فتح الدين، فلك النجاة في الإمامة والصلاة، (تحقيق جعفر، ملا أصغر علي محمد) ، مؤسسة دار الإسلام، لندن ، ١٩٩٧م، ط٢، ص ٢٤٥ - ٢٤٧.
٦ - سوف يأتي البحث في هذه المسألة لاحقاً.
٧ - انظر: المالكي، حسن بن فرحان، داعية وليس نبياً: قراءة نقدية لمذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في التكفير، دار الرازي، عمان: الأردن، ٢٠٠٤م، ط١.
٨ - خازم، علي وحلاق ،عبد الله، السنة والشيعة مسلمون، مركز دراسات الوحدة الإسلامية: تجمع العلماء المسلمين بيروت، ٢٠٠٨م، ط٢، ص ٧٢ - ٧٥.
٩ - مركز دراسات الوحدة الإسلامية، الوحدة الإسلامية في مواجهة فتنة التكفير (عمار، الشيخ علي، المذاهب الإسلامية مدارس فقهية) بيروت، ٢٠٠٥م، ط١، ص ٨٥ - ٨٧.
١٠ - دار الأنصار، القاهرة، ١٩٧٦م، ط١، ص٦١- ٦٢.
١١ - م.ن، ص٦٢- ٦٣.
١٢ - راجع: دور الجمهورية الإسلامية في إيران في الوحدة الإسلامية، إعداد مركز دراسات الوحدة الإسلامية، بيروت ٢٠٠٤م، ط١، ص ١٠٧ - ١٥٦؛ خازم ، علي، تجمع العلماء المسلمين في لبنان: تجربة ونموذج، دار الغربة، بيروت، ١٩٩٧م، ط١، ص ٤٩ - ٦١.
١٣ - جلال الدين ، مير آقايي، التعددية المذهبية في الإسلام وآراء العلماء فيها، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، ٢٠٠٧م، ط١، ص٣٩.
١٤ - م.ن، ص ٤٣-٦١.

١٥ - راجع: السحمراني ،أسعد، أيها المسلمون... اتحدوا، دار النفائس، بيروت ٢٠٠٦م، ط١، صص ٧٣ - ١٢٦.
١٦ - يختلف هذا المورد عما تقدم في مسألة سوء فهم الدين، بأن البحث هناك يرتبط بعدم فهم الدين فهماً صحيحاً لعامة الأسباب المنهجية وغيرها حيث لم نكن بوارد ذكرها؛ في حين أن البحث في المورد ،يرتبط بخصوص ممارسة التراث التكفيري تأثيره بما يؤدي الى تحريف الفهم الديني.
١٧ - في العلاقة بين السياسة والتكفير والمذهبية، انظر: سلهب، حسن، الشيخ محمود شلتوت ودوره في إرساء قواعد الوحدة الإسلامية في التاريخ المعاصر، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد ٧٧، أيار ٢٠٠٨م، لبنان، ص ١٤ -١٥.
١٨ - القرضاوي، يوسف (م.س)، ص ٣٥٧.
١٩ - تجارب محمد جواد مغنية، دار الجواد، بيروت، ١٩٨٠م، ط١، ص٢٠٧.
٢٠ - المحراب، تذليل العقبات التي تعترض الوحدة الإسلامية، المركز الإسلامي للتبليغ، العدد ٨٥٤، ٢٠٠٩م، ص٩.
٢١ - الخامنئي، السيد علي، أجوبة الاستفتاءات، الدار الإسلامية، بيروت، ط٣، ج١، ص: ١٧٦ - ١٧٧؛ البحراني ، أحمد، الجامع لمسائل العمرة والحجّ ١٩٩٧م، ط١، ص ٢٢٥ - ٢٢٩.
٢٢ - الشيخ محمد جواد مغنية، الجوامع والفوارق بين السنّة والشيعة، مؤسسة عز الدين، بيروت، ١٩٩٤، ط١.
٢٣ - لا بد من القول إن العامل السياسي كان له تأثيرات مختلفة ومتنوعة منها ما هو سلبي على مستوى العلاقات الإسلامية - الإسلامية، ومنها ما هو إيجابي،أنظر: دور الحواضر والحركات الإسلامية في الوحدة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة الإسلامية بيروت ٢٠٠٤م، ص ٣٩ - ٨٧؛ الوحدة الإسلامية في فكر الإمام الخميني' مركز الإمام الخميني الثقافي، نشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية ٢٠٠٧م، ط١، ص ١٦ - ١٧.
٢٤ - في أسباب التكفير والعوامل المساعدة عليه، راجع، السامرائي، نعمان عبد الرزاق، التكفير: جذوره،أسبابه، مبرراته، المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، مكة المكرمة ١٩٩٢م ط٣ ص ٤٥ - ١٤١؛ الشيباني، رضوان أحمد شمسان، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، م س، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
٢٥ - أنظر: الورداني، صالح، مدافع الفقهاء، دار الرأي، ١٩٩٨م، ط١، ص٣٠- ٣١و ٤٣.
٢٦ - انظر: الشيباني ،رضوان، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٥٧.

Archive of SID
www.SID.ir

٢٧ - انظر: وهبة ،توفيق علي، موانع التقريب وكيفية مواجهتها، مجلة الوحدة الإسلامية العدد ٧٨، حزيران ٢٠٠٨م ص ٦٢؛حلاق، عبد الله، ظاهرة التطرف الإسلامي: نظرة غير نمطية وسبل المعالجة، م س، العدد ٦٧، تموز ٢٠٠٧م، ص٨؛ سلهب، حسن، م س.
٢٨ - راجع: شقير، محمد، الوحدة الإسلامية والمنطق التكفيري، صحيفة السفير، أيضاً: كيف نعالج ظاهرة التكفير الإجرامي، صحيفة السفير ٢٠٠٥/١١/٢٨م.
٢٩ - الوحدة الإسلامية: دور وتحديات، مركز دراسات الوحدة الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٩م ط١، ص ١٣-١٤، ٣٤-٣٥.

Archive of SID

www.SID.ir